العرب
الإثنين 2021/08/30
السنة 44 العدد 12164

النظام الجزائري... وعقدة المغرب!

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

مع وجود نظام مثل النظام الجزائري، يصعب التكهّن أين يمكن أن يتوقّف التصعيد الذي يلجأ إليه هذا النظام وذلك في ضوء خطوة قطع العلاقات الدبلوماسيّة مع المملكة المغربيّة. حشر النظام الجزائري خياراته كلّها في التصعيد بسبب أزمته الداخلية العميقة أوّلا وعجزه عن الاستجابة لليد المغربيّة الممدودة ثانيا وأخيرا. من يحشر نفسه في مثل هذا الخيار يكشف مرّة أخرى المعاناة من عقدة المغرب...

في ظلّ مثل هذا الوضع الذي يعكس تخبّطا جزائريا، ثمّة ما يدعو فعلا إلى القلق. في أساس القلق عمق المأزق الداخلي الذي يعاني منه نظام بدّد أمواله على كلّ شيء باستثناء رفاه الشعب الجزائري وهمومه. لا يمتلك هذا النظام حدّا أدنى من الجرأة للاعتراف بأنّه مرفوض من شعبه أوّلا. يرفض النظام مصارحة نفسه بغية أخذ العلم بأنّ التصعيد مع المغرب لا يمكن أن يأتي له بشرعيّة. لا يريد إدراك أنّ عهد النفط والغاز وأموالهما ولّى منذ خريف العام 1988 عندما حصلت الانتفاضة الأولى للشعب الجزائري في عهد الشاذلي بن جديد. سقطت وقتذاك الشرعيّة عن النظام الجزائري، نظرا إلى أنّها في الأصل شرعيّة مزيّفة تقوم على استخدام العسكر أموال النفط والغاز لتهدئة الداخل والتدخّل في الخارج.

الأمر الوحيد الذي يمكن أن يأتي بأيّ شرعية للنظام يتمثّل في إعادة النظر في الأسس التي قام عليها، أي على مجموعة أوهام ولا شيء آخر. هذه أوهام، يفترض بالنظام الجزائري التخلّص منها عاجلا أم آجلا بدل متابعة سياسة الهرب إلى خارج حدوده ورفع شعارات فضفاضة لا ترجمة لها على أرض الواقع من نوع حقّ تقرير المصير للشعوب.

لو كان النظام الجزائري يؤمن حقيقة بحقّ تقرير المصير للشعوب، وهو الشعار الذي يبرّر به حرب الاستنزاف التي يشنّها على المغرب، لكان سارع إلى إعطاء حق تقرير المصير للشعب الجزائري نفسه بكلّ مكوناته. كلّ ما في الأمر، أن النظام الجزائري حاقد على المغرب كونه استعاد سلما في العام 1975، بواسطة "المسيرة الخضراء"، أقاليمه الصحراويّة التي كانت تحت الاحتلال الإسباني. استخدم النظام الجزائري، الذي لا يزال يعيش في أيّام الحرب الباردة، أداة اسمها "بوليساريو" في حربه على المغرب واعترف بقيام "الجمهوريّة الصحراويّة" التي بقيت جمهوريّة فضائية لا وجود لها على الأرض.

لعلّ أخطر ما في الأمر أن النظام الجزائري يؤمن بأنّ في استطاعته اختلاق خطر خارجي يغطّي به الرفض الشعبي له. هذا الرفض الشعبي القديم تجلّى بأبهى صوره في السنتين الماضيتين في مناسبات عدة. في مقدّم هذه المناسبات الانتخابات الرئاسيّة التي أتت أواخر العام 2019 بعبدالمجيد تبّون، خيار العسكر، رئيسا للجمهوريّة. لم يجبر الجزائريون عبدالعزيز بوتفليقة، الرئيس المقعد، على الاستقالة في العام 2019، كي يأتي العسكر ببديل منه يكون مجرّد موظف لديهم. فقد قاطع معظم الجزائريين، خصوصا في المناطق القبائلية الانتخابات الرئاسية. قاطع الجزائريون بعد ذلك الاستفتاء على الدستور وقاطعوا الانتخابات النيابيّة. لا يريد المواطنون الجزائريون السماع بنظام يظنّ أن في استطاعته التذاكي عليهم كلّ الوقت بغية تبرير تقصيره على كلّ صعيد بدءا برفض المساعدة المغربيّة في إطفاء الحرائق وذلك كي لا يكتشف المواطنون أن المملكة الجارة جهّزت نفسها للحرائق ولديها طائرات خاصة لمكافحتها، فيما ليس لدى الجزائر سوى اتهام المغرب بالوقوف وراء الكارثة.

لم يعد أمام النظام الجزائري سوى اتهام المغرب بأنّه وراء فشل "الثورة الزراعيّة" أو "الثورة الصناعيّة" أو حملة التعريب، على يد إخوان مسلمين مصريين أو بعثيين سوريين وعراقيين، وهي حملة أنست الجزائريين اللغة الفرنسية ولم تعلّمهم العربيّة!

لم يكن ينقص سوى اتهام المغرب بأنّه وراء انتشار كوفيد – 19 في الجزائر وانكشاف حقيقة هزالة النظام الصحّي فيها، خصوصا بعدما اضطر رئيس الجمهوريّة نفسه إلى الذهاب إلى ألمانيا لتلقي علاج فيها.

يشنّ النظام الجزائري منذ العام 1975 حرب استنزاف بالوكالة على المغرب عن طريق افتعال قضيّة اسمها قضيّة الصحراء. خسر النظام هذه الحرب، التي هي باب استرزاق لبعض المجموعات العسكرية في الجزائر، عسكريًا وسياسيًا. لم يدر منذ البداية أنه يجب وقفها، خصوصا أن المغرب مستعد لتفاهمات تضمن للجزائر الوصول إلى المحيط الأطلسي وإنّما من دون تخليه عن سيادته على أقاليمه الصحراويّة.

> عندما يرفض النظام الجزائري العروض المغربيّة بما في ذلك التفاوض من أجل إعادة فتح الحدود وعندما يتابع التحرش بالمغرب في أقاليمه الصحراوية لا يعود مستغربا أن يتابع سياسة الهرب إلى الأمام... أي إلى التصعيد

أكثر من ذلك، إن المغرب الذي دعم الجزائريين منذ حرب الاستقلال لم يتردّد يوما في الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري وكان أوّل من هب لمساعدته لدى وقوع أحداث 1988 بكلّ ما تضمنّته من خطورة.

عندما يرفض النظام الجزائري كلّ العروض المغربيّة، بما في ذلك التفاوض من أجل إعادة فتح الحدود المغلقة منذ 1994 وعندما يتابع التحرش بالمغرب في أقاليمه الصحراوية، على نسق التحرّش الأخير في الكركرات، وعندما يرفض الاعتراف بأن قضية الصحراء، من ألفها إلى يائها، قضيّة مفتعلة، لا يعود مستغربا أن يتابع سياسة الهرب إلى الأمام... أي إلى التصعيد.

تعني سياسة الهرب أوّل ما تعنيه أنّ الصدام هو بين النظام والشعب الجزائري. يستأهل الجزائريون نظاما أفضل يعرف على الأقلّ ما هو المغرب وما أهمّية التعاطي مع "دولة عريقة" اسمها المغرب بغية الاستفادة من تجربتها ومما قال العاهل المغربي الملك محمّد السادس. قال العاهل المغربي قبل أيّام في الذكرى الـ68 لذكرى ثورة الملك والشعب "المغرب مستهدف، لأنه دولة عريقة، تمتد لأكثر من إثني عشر قرنا، فضلا عن تاريخها الأمازيغي الطويل، وتتولى أمورها ملكية مواطنة، منذ أزيد من أربعة قرون، في ارتباط قوي بين العرش والشعب. المغرب مستهدف أيضا، لما يتمتع به من نعمة الأمن والاستقرار، التي لا تقدر بثمن، بخاصة في ظل التقلبات التي يعرفها العالم".

لا يستطيع النظام الجزائري، المصاب بعقدة المغرب، سوى اختلاق الحجج لنقل أزمته إلى خارج حدوده. لم يحقق المغرب أي نجاح على حساب أحد. لم يأخذ من درب أحد. استطاع المحافظة على وحدته الترابية واستطاع الحصول على اعتراف أميركي بمغربيّة الصحراء. استقبلت الرباط إسماعيل هنيّة رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" واستقبلت بعد ذلك وزير الخارجيّة الإسرائيلي يائير لابيد. يلعب المغرب من فوق الطاولة وليس من تحتها. إنّه بلد متصالح مع نفسه، مع مواطنيه المسلمين واليهود قبل أيّ شيء آخر. الأكيد أنّ المملكة المغربيّة في غنى عن مزايدات تصدر عن نظام يحتاج إلى التصالح مع شعبه قبل أي شيء آخر...

هل تجاوزت علاقات مصر وقطر عقدة الإخوان

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

أغلق لقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على هامش قمة بغداد للتعاون والشراكة بابا واسعا من الخلافات السياسية بعد أن قطعت العلاقات بين البلدين شوطا مهما خلال الأشهر الماضية توجت بتبادل السفراء. لكن لا تزال عقدة الإخوان رمادية ويجري التعامل معها وكأنها غير موجودة أو أن ظلالها وأشباحها لم تعد مؤثرة في حرارة العلاقات بينهما أو برودتها.

حل العراق عن قصد أو بدونه إشكالية دبلوماسية بين مصر وقطر، حيث وجهت الدوحة دعوة رسمية للرئيس السيسي لزيارتها في يونيو الماضي وبعد أيام قليلة تلقى الشيخ تميم دعوة مماثلة لزيارة القاهرة.

لذلك كان لقاء السبت في بغداد حلا وسطا، لأن ذهاب الرئيس المصري إلى قطر أولا سيفهم على أنه يمثل تنازلا سياسيا يحسب لصالح الدوحة التي اقتربت من دول المقاطعة العربية الأربع، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، عقب قمة العلا الخليجية في الخامس من يناير الماضي دون استجابة واضحة للشروط الثلاثة عشر التي ارتبطت بإنهاء المقاطعة، كما أن ذهاب الشيخ تميم إلى القاهرة أولا يعني العكس، أي يفهم على أنه تنازل قطري لمصر.

قد تنفتح بعض الأبواب بين البلدين على ضوء نتائج قمة بغداد التي أوحت التعليقات الإيجابية عليها من الجانبين بأنها ستدفع العلاقات بينهما إلى الأمام، وتعد نقلة نوعية لتذويب جزء معتبر من الجليد الذي تراكم على مدار حوالي أربع سنوات بفعل الخصومة بينهما وما أفضت إليه من تداعيات سياسية متباينة.

يظل ملف احتضان قطر لعدد كبير من قيادات وكوادر جماعة الإخوان أحد أهم القضايا التي أزعجت القاهرة وحثتها على المشاركة في المقاطعة العربية، وبعد أن عادت العلاقات الدبلوماسية لم يتم الحديث حول مصير هذا الملف، وهل جرى التفاهم على تجاهله عمدا أم تمت مناقشته عبر القنوات الأمنية في سرية تامة ولا أحد يريد التصريح بتفاصيل ما جرى حوله لمنع خدش الحياء السياسي لقطر.

انصب الخلاف بين القاهرة والدوحة على ملف الإخوان بصورة رئيسية، لأن الدعم الذي قدمته قطر للجماعة كان سخيا أكثر من اللازم، ربما كانت هناك خلافات في قضايا إقليمية عدة، مثل دور قطر في غزة وعلاقتها الوثيقة بحماس، وتدخلاتها في الأزمة الليبية، وهما أزمتان تؤرقان مصر غير أن لملف الإخوان خصوصية.

لا تزال الدوحة تتمسك بورقة الإسلاميين ولم تعلن تخليها عنها، ما حصل يمكن وصفه بإعادة دقيقة لتصويب المسارات وضبط جديد للدفة بالطريقة التي تتواءم مع تحولات متسارعة في المنطقة وتغيرات دولية بشأن الموقف من تيار الإسلام السياسي.

يجري التمهيد لوضع ملف الإخوان في مصر ودعم قطر للمتطرفين على الرف، بما أوجد لدى القاهرة ارتياحا مؤقتا ورغبة واضحة في عدم الاستفاضة في مناقشة قد تجلب معها مشكلات جانبية للطرفين، فالمهم التوقف عن التحريض والتخريب داخل مصر.

تشير العلاقة الوثيقة التي تربط قطر بحركة طالبان إلى حرص على توجيه الاهتمام إلى ما يدور في أفغانستان ومحيطها، بما يسهم في تخفيض مستوى الهواجس المصرية من مزعج جدا إلى مزعج فقط، لأن التغيرات التي تحدث في مسارات دعم الإسلاميين تخفف الضغوط عن القاهرة حاليا، لكن ذلك لا يستبعد ظهورها مرة أخرى.

يبدو أن مصر قبلت باتجاه قطر لوضع ملف الإخوان على الرف في الوقت الراهن، بمعنى لا دعم ماديا ولا تسليم مطلوبين ومحاكمات ولا توظيف سياسيا لهم ولا تحريض إعلاميا، وهي صيغة باتت مقبولة من القاهرة التي تدرك أن تفكيك عُقد الإخوان يمكن أن ينكأ جراحا بين البلدين ويفتح دفاتر قاتمة عديدة في زمن يميل فيه الجانبان للتهدئة بلا خسائر سياسية عبر محاولة أقرب إلى الاحتواء من المحاسبات.

تدرك مصر وقطر أن تقاربهما لم يأت انطلاقا من اعتراف متأخر بأهمية الخطوة، بل جاء من رحم تطورات متلاحقة تدفع نحو محاولة ترطيب الأجواء في المنطقة، وطي الصفحة الماضية التي كان فيها التيار الإسلامي، وجماعة الإخوان في قلبه، رأس الرمح في إدارة التفاعلات الإقليمية الأمر الذي بدأ يشهد خفوتا استعدادا لمقتضيات مرحلة مقبلة غير مرجح أن تكون الجماعة فيها رقما صعبا.

من المستبعد أن يكون فتح ملف الإخوان والتنقيب في صفحاته المريبة مريحا لكل من القاهرة أو الدوحة حاليا، فالأولى تريد ترسيخ فكرة أن الأوضاع السياسية في مصر تتجاوز الجماعة والرهانات الخارجية عليها، وأي إثارة جديدة مع قطر أو غيرها سوف تفضي إلى إعادتها إلى الواجهة باعتبارها ورقة إقليمية مهمة.

> الدوحة لا تزال تتمسك بورقة الإسلاميين وما حصل يمكن وصفه بإعادة دقيقة لتصويب المسارات بالطريقة التي تتواءم مع تحولات متسارعة وتغيرات دولية بشأن الموقف من تيار الإسلام السياسي

وتعمل القاهرة على تجاهل الجماعة ورفض التعامل معها كرقم في أي معادلة سياسية مع الدول التي تؤويها كدليل على تهميشها وتراجع تأثيرها، بالتالي عدم تسليط الأضواء عليها بأي شكل، في إشارة توحي بتقزيمها، وهو ما يفسر الحرص على تغييب مصر لملف الإخوان أو عدم وضعه في الواجهة عند إدارة خلافها مع كل من قطر وتركيا كأكبر دولتين داعمتين وحاضنتين للجماعة، ويؤكد التغييب والخفوت أن كل الأطراف ترتاح للصيغة التي تسعى نحو تخطي عقدة الإخوان كي تسير العلاقات بطريقة سلسة.

لم تنفرج علاقات مصر مع قطر لأن الأخيرة استجابت للمطالب بشأن ملف الإخوان، ولم يتجمد التقارب مع تركيا لأنها رفضت قبول شروط في الملف نفسه، فالمسألة مركبة وتبتعد عن النظرة القريبة التي تحصر التحسن أو التراجع في أزمة الإخوان.

في كل الأحوال لم تعد الجماعة تمثل البؤرة المركزية التي تتنافر عندها الرؤى السياسية، لأن هناك ما هو أهم من القضايا الإقليمية التي تؤثر على مصالح كل دولة، ففي النهاية الإخوان في قبضة الدوحة أو أنقرة ورقة يتم المتاجرة بها، وعندما تستنزف أغراضها تطوى أو تهمل إلى حين يأتي وقت لإعادتها إلى الحياة السياسية.

تقود هذه النتيجة إلى أن عقدة الإخوان مستمرة وتظل واحدة من الإشكاليات الرئيسية في المنطقة لأن عملية التوظيف لن تنتهي، قد تهدأ بعض الشيء لكنها تبقى في الذاكرة حتى يأتي وقت مناسب لاستدعائها، وتعزز تطورات أفغانستان انتقال ثقل الورقة الإسلامية إلى المنطقة المحيطة بها وتخفيف روافدها في الشرق الأوسط، بما ينعكس على درجة الاعتماد على الإخوان في الوقت الراهن.